

Distr.: General  
6 November 2004

Arabic  
Original: English

مجلس إدارة  
برنامج الأمم  
المتحدة للبيئة



الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الإدارة/المنتدى

البيئي الوزاري العالمي

نيروبي، ٢١ - ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥

البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال المؤقت\*

التقييم والرصد والإنذار المبكر: حالة البيئة

نتائج الاجتماعات الحكومية الدولية ذات الصلة لمجلس

الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي

حالة البيئة ومساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الجهود التي تبذل للتصدي  
للتحديات البيئية الراهنة

تقرير المدير التنفيذي

ضميمة

إدارة المواد الكيميائية

موجز

١ - أعد هذا التقرير إعمالاً للمقرر ٤/٢٢ الصادر عن مجلس الإدارة بشأن المواد الكيميائية، الأجزاء من الأول إلى الخامس. ويقترح الفصل الأول من التقرير الإجراءات التي يمكن أن يتخذها مجلس الإدارة في حين يقدم الفصل الثاني معلومات أساسية لدعم مداوات مجلس الإدارة. وتتضمن القضايا المشمولة ما يلي:

(أ) النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

(ب) البرنامج المعني بالزئبق؛

(ج) الرصاص؛

(د) اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية معينة خطيرة ومبيدات آفات متداولة في التجارة الدولية؛

(هـ) اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

٢ - وأخيراً تسترعى الأنظار إلى تحليل وجهات النظر المقدمة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن البرنامج المعني بالزئبق الوارد في الوثيقة UNEP/GC.23/INF/19، التي لها علاقة بالوثيقة الحالية. كما تقدم الوثيقة تحليلاً وقائعياً لوجهات النظر المقدمة من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٤/٢٢ خامساً بشأن البرنامج المعني بالزئبق وخاصة أية أهداف أو إجراءات تكون قد اتخذت على المستوى الوطني ووجهات النظر بشأن الحاجة إلى مزيد من الإجراءات لمعالجة التأثيرات المعاكسة العالمية البارزة للزئبق ومركباته، والإجراءات الإضافية التي يتعين اتخاذها بشأن المعادن الثقيلة الأخرى مثل الرصاص والكاديوم على النحو الوارد في المقرر ٤/٢٢ خامساً.

## أولاً - الإجراء المقترح أن يتخذه مجلس الإدارة

### ألف - النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٣ - قد يرغب مجلس الإدارة في أن ينظر في اعتماد مقرر وفقاً للخطوط المقترحة فيما يلي:

### النهج الإستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية

إن مجلس الإدارة،

إذ يستذكر مقرره ١٢/١٨ الصادر في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥، ومقرره ١٣/١٩ الصادر في ٧ شباط/فبراير ١٩٩٧، ومقرره ٢٣/٢٠ الصادر في ٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، والدورة الاستثنائية السابعة المنعقدة في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢ والمقرر ٤/٢٢ رابعاً الصادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ فيما يتعلق بالسياسات العالمية ذات الصلة بالمواد الكيميائية ووضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية،

وإذ يستذكر أيضاً الهدف المحدد في الفقرة ٢٣ من خطة التنفيذ،<sup>(١)</sup> التي اعتمدها القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ المتعلق بأن يتم بحلول عام ٢٠٢٠، استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بطريقة تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثيرات المعاكسة البارزة على صحة الإنسان والبيئة باستخدام الإجراءات الواضحة لتقييم المخاطر المستندة إلى العلم وإجراءات إدارة المخاطر المستندة إلى العلم مع مراعاة النهج التحوطي على النحو الوارد في المبدأ ٥ من إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والدعوة إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية لتعزيز قدرتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الخطرة من خلال توفير المساعدات التقنية والمالية،

وإذ يستذكر كذلك الفقرة ٢٣ (ب) من خطة التنفيذ التي وافقت فيها القمة العالمية على التوسع في وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية استناداً إلى إعلان باهيا وأولويات العمل بعد عام ٢٠٠٠ الصادرة عن المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية بحلول عام ٢٠٠٥، وحث برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية والمنظمات الدولية الأخرى التي تتعامل مع الإدارة الكيميائية والمنظمات الدولية ذات الصلة الأخرى والعناصر الفاعلة على أن تتعاون بصورة وثيقة في هذا المجال على النحو الملائم،

وإذ يرحب بمشاركة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية الدولية من قطاعات متعددة مثل الزراعة والبيئة والشؤون الخارجية والصحة والصناعة والعمل والعلم في الدورة الأولى للجنة التحضيرية المعنية بوضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية التي عقدت في بانكوك، تايلند خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وفي دورتها الثانية التي عقدت في نيروبي، كينيا من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤،

(١) تقرير القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة جوهانسبرج جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوع الأمم المتحدة رقم المبيع E.03.II.A.I) الفصل الأول، القرار ٢ المرفق.

وإذ يأخذ علماً بإعلان سيرت بشأن البيئة من أجل التنمية الذي وافق عليه المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالبيئة خلال دورته العاشرة التي عقدت في سيرت، الجماهيرية العربية الليبية من ٢٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ والذي التزم فيه الوزراء كذلك بترتيب الأولويات والاستفادة من أوجه التوافق النشاطي من بين جملة أمور من بينها عملية النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والمقرر ٥ الصادر عن نفس الدورة، والذي وافق فيه الوزراء على وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية وشجعوا على إجراء ذلك،

وبعد أن نظر في التقرير المرحلي المقدم من المدير التنفيذي بشأن وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية،<sup>(٢)</sup>

١ - يحث الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والممثلين من جميع القطاعات التي تهتم بالسلامة الكيميائية على مواصلة المشاركة بنشاط في وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٢ - يدعو الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى المساهمة بالموارد اللازمة من خارج الميزانية لدعم التوسع في وضع النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية بمشاركة أصحاب المصلحة من القطاعات المختلفة؛

٣ - يرحب بموافقة البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية باعتبارهما مشاركين في الدعوة إلى الانعقاد للانتهاء من وضع النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية بالترافق مع الدورة الخاصة التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في أوائل عام ٢٠٠٦ ويطلب من المدير التنفيذي أن يتخذ الاستعدادات اللازمة لذلك؛

٤ - يطلب من المدير التنفيذي تقديم تقرير إلى مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الاستثنائية التاسعة بشأن نتائج العمل الذي اضطلعت به اللجنة التحضيرية المعنية بوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٥ - يطلب من المدير التنفيذي أن يضع الترتيبات للنشاطات الرامية إلى تقديم الدعم، على وجه الخصوص، للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتنفيذ النهج الاستراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وتقديم تقرير لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي خلال دورته الرابعة والعشرين عن هذا التنفيذ.

## باء - البرنامج المعني بالزئبق

٤ - قد يرغب مجلس الإدارة، بالإضافة إلى هذه الوثيقة، أن يأخذ في الاعتبار، تقرير المدير التنفيذي بشأن التقييم العالمي للزئبق الوارد في الوثيقة UNEP/GC.22/2/Add.1 التي كانت قد قدمت إلى مجلس الإدارة خلال دورته الأخيرة وتتضمن في فصلها الثالث مخططاً للخيارات الخاصة بمعالجة

التأثيرات المعاكسة العالمية البارزة للزئبق والتي قد تكون ما زالت تنطوي على أهمية بالنسبة للمداولات التي ستدور في هذه الدورة. ويمكن الحصول على نسخ من هذه الوثيقة بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية الست بناءً على الطلب أو استنساخها من موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة على شبكة الويب على العنوان التالي <http://www.unep.org/GoverningBodies/GC22/documents.asp>.

٥ - ودون إجحاف بمداولات مجلس الإدارة خلال دورته الثالثة والعشرين، قد يرغب مجلس الإدارة في أن ينظر في اعتماد مقرر وفقاً للخطوط المقترحة التالية:

### البرنامج المعني بالزئبق

إن مجلس الإدارة،

إذ يستذكر مقرراته ٥/٢١ الصادر في ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ بشأن تقييم الزئبق وبدء عملية سريعة ومفتوحة وشفافة وشاملة لإجراء تقييم علمي للزئبق ومركباته، على أن يقدم لمجلس الإدارة خلال دورته الثانية والعشرين في ٢٠٠٣، و٤/٢٢ خامساً الصادر في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٣ الذي أنشأ البرنامج المعني بالزئبق لتيسير وإجراء النشاطات الخاصة بالمساعدات التقنية وبناء القدرات لدعم جهود البلدان على اتخاذ الإجراءات فيما يتعلق بالتلوث الزئبقي،

كما يستذكر الفقرة ٢٢ (ز) من خطة التنفيذ الصادرة عن القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة<sup>(٣)</sup> والذي اتفق فيها على ضرورة خفض المخاطر التي تفرضها المعادن الثقيلة التي تضر بصحة الإنسان والبيئة، وأن يتم لهذه الغاية استعراض الدراسات ذات الصلة مثل التقييم العالمي للزئبق ومركباته الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

وإذ يأخذ علماً بالتقدم الذي أحرزته الحكومات في معالجة التأثيرات المعاكسة العالمية للزئبق ومركبات الزئبق منذ الدورة العادية الأخيرة لمجلس الإدارة،

وإذ ما زال يشعر بالقلق إزاء التأثيرات الضارة على صحة الإنسان والبيئة التي تعزى إلى الزئبق وقدرته للنقل والدوران في العالم،

١ - يؤكد من جديد مقرره الداعي إلى بدء إجراءات وطنية وإقليمية وعالمية، مباشرة وعلى المدى الطويل بأسرع وقت ممكن من خلال تدابير تؤدي إلى خفض أو القضاء على انطلاقات الزئبق ومركباته في البيئة؛

٢ - يواصل حث جميع البلدان على تطبيق أهداف واتخاذ إجراءات وطنية حسب المناسب بهدف التعرف على السكان والنظم الإيكولوجية المعرضة والحد من انطلاقات الزئبق البشرية الصنع التي لها تأثيراً على صحة الإنسان والبيئة؛

(٣) تقرير القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة رقم المبيع E.03.II.A.I الفصل الأول، القرار ٢ المرفق).

- ٣ - يطلب من المدير التنفيذي كذلك أن يطور البرنامج المعني بالزئبق الذي أنشئ بمقتضى المقرر ٤/٢٢ خامساً، بهدف تيسير وإجراء النشاطات ذات الصلة بالمساعدات التقنية وبناء القدرات لدعم الجهود التي تبذلها البلدان لاتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالتلوث الزئبقي وذلك بالأهداف العريضة والإجراءات ذات الأولوية المنصوص عليها في مرفق المقرر ٤/٢٢ خامساً؛
- ٤ - يعرب عن تقديره لتلك البلدان التي قدمت مساهمات مالية للبرنامج المعني بالزئبق ويحث جميع البلدان على النظر في تقديم مساهمات طوعية لدعم تنفيذ هذا المقرر؛
- ٥ - يطلب من المدير التنفيذي أن يجري عمليات تقييم للمعادن الثقيلة الأخرى ذات الأهمية العالمية المحتملة والبحث عن تمويل لهذه العمليات؛
- ٦ - يطلب من المدير التنفيذي تقديم تقرير عن سير العمل في تنفيذ هذا المقرر إلى المجلس خلال دورته الرابعة والعشرين.

#### ثانياً - معلومات أساسية

#### ألف - نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية: برنامج عمل لتنفيذ المقرر ٤/٢٢ رابعاً الصادر عن مجلس الإدارة

- ٦ - قرر مجلس الإدارة في مقرره د.١-٧/٣ الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٢ أن هناك حاجة إلى التوسع في وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية وصادق على إعلان باهيا وأولويات العمل بعد عام ٢٠٠٠ الصادرة عن المنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية باعتبار ذلك أساساً لذلك النهج. وحدد المقرر متطلبات التشاور وعملية تحليلية تشمل استعراض النشاطات الجارية والمقررة في حقل السلامة الكيميائية، وتحديد الثغرات واقتراح الأولويات والمشروعات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وافقت قمة جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة على وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٣، وافق مجلس الإدارة، في مقرر ٤/٢٢ رابعاً الصادر عن دورته الثانية والعشرين على مفهوم العملية التشاورية مفتوحة العضوية التي تشمل ممثلين عن جميع فئات أصحاب المصلحة على النحو المتوخى في المقرر د.١-٧/٣ والتي ستستخدم شكل اجتماعات تحضيرية وعقد مؤتمر دولي.
- ٧ - كما دعا المقرر ٤/٢٢ رابعاً المدير التنفيذي إلى السعي إلى ضمان أن تظل عملية التوسع في وضع النهج الاستراتيجي عملية مفتوحة وشفافة وشاملة توفر لجميع أصحاب المصلحة الفرصة للمشاركة في العمل الفني. وتتناول الفقرات التالية، على النحو الذي طلب فيه المقرر ٤/٢٢ رابعاً سير العمل في وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية ونتائج الاجتماعات التحضيرية.

٨ - وبعد عمل تخطيطي أولي من جانب اللجنة التوجيهية المشتركة بين المنظمات<sup>(٤)</sup> واجتماع إعلامي مفتوح العضوية عقد في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، عقدت في بانكوك، تايلند خلال الفترة من ٩ إلى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ الدورة الأولى للجنة التحضيرية المعنية بوضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقد حضر الدورة ٤٢٨ مشاركاً من ١٢٧ حكومة و١٩ منظمة حكومية دولية ونحو ٥٠ منظمة غير حكومية تمثل نطاقاً واسعاً من القطاعات بما في ذلك الزراعة والبيئة والشؤون الخارجية والصحة والصناعة والعمل والعلم. وعقدت اللجنة التحضيرية برئاسة السيد هلدور تورجيرسون من آيسلندا، وتوسعت في وضع مشروع عناصر نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية اقترحها أصحاب المصلحة وقامت بتجميعها الأمانة. واتخذت اللجنة كهدف عام لغرض النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الهدف الوارد في خطط تنفيذ القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة وهو ضرورة أن تستخدم المواد الكيميائية وتنتج بحلول عام ٢٠٢٠ بطرق تؤدي إلى التقليل إلى أدنى حد ممكن من التأثيرات المعاكسة البارزة على صحة الإنسان والبيئة. كما وافقت، بعد الرجوع إلى جهة الاختصاص، على اللائحة الداخلية التي وضعت لتعظيم مشاركة جميع أصحاب المصلحة في وضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

٩ - ووافقت اللجنة التحضيرية، لأغراض تنظيم مداولاتها بشأن نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية، على اقتراح قدمه الرئيس بمعالجة عشرة رؤوس موضوعات: أولاً بيان بشأن الرؤية الاستراتيجية، ثانياً بيان بشأن الاحتياجات، ثالثاً الأهداف والمقاصد، رابعاً المبادئ والمناهج، خامساً النطاق، سادساً النشاطات العلمية لدعم صنع القرار، سابعاً التدابير الملموسة، ثامناً التنسيق، تاسعاً القدرات والموارد والتنمية، عاشراً التنفيذ وتقييم التقدم. واستعداداً لمزيد من الدراسات في الدورة التالية، طلبت اللجنة التحضيرية إلى الأمانة تنظيم وتجميع عناصر ملموسة واستراتيجية كان قد تم تحديدها. واستجابة للطلبات الخاصة بعقد مشاورات إقليمية فيما بين الدورات، اجتمعت المجموعة الإفريقية لمناقشة وضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في أبوجا، نيجيريا خلال الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ وبمجموعة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في الثاني والثالث من أيار/مايو ٢٠٠٤ في نيروبي، كينيا، وقد أسهمت المشاورات الإقليمية فيما بين الدورات في نجاح الدورة الثانية للجنة التحضيرية لوضع نهج استراتيجي إزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

١٠ - وعقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية في نيروبي خلال الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ وحضرها ما يقرب من ٤٠٠ مشارك من ١١٦ حكومة وطائفة من المنظمات غير الحكومية والحكومية الدولية مع مجيء مشاركين مرة أخرى من الكثير من القطاعات المختلفة. وقد انتخبت اللجنة السيدة فيفيكا بوهن من السويد رئيسة جديدة لها ووافقت على الهيكل السياسي

(٤) الأعضاء الحاليون في اللجنة التوجيهية هم المنظمات المشاركة السبعة في البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومرفق البيئة العالمية والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، ويضم البرنامج المشترك بين المنظمات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية منظمة العمل الدولية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومنظمة الصحة العالمية.

لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يتألف من إعلان رفيع المستوى وبيان سياسات شامل وخطة عمل عالمية. وقد تحقق تقدم كبير في وضع المخططات، والنص الأول لجميع المكونات الثلاثة. وقد كلفت الرئيسة والأمانة بمواصلة العمل فيما بين الدورات مع مراعاة المداورات التي دارت في اجتماع نيروبي والتقارير والمشاورات الإقليمية في المستقبل. ومن المتوقع أن تحدث هذه الأخيرة خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس ٢٠٠٥.

١١ - ومن المتوقع عقد دورة أخرى للجنة التحضيرية في نحو أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ يعقبها المؤتمر الدولي النهائي بشأن إدارة المواد الكيميائية في أوائل ٢٠٠٦. وقد وافقت الجهتان الداعيتان الأخريان لوضع نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وهما البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والمنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية من حيث المبدأ على اقتراح مجلس الإدارة الرامي إلى عقد المؤتمر النهائي بالترافق مع الدورة الخاصة التاسعة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي وذلك لكي يقوم هذا الجهاز الأخير بالعمل كقطاع رفيع المستوى للمؤتمر الذي سوف ينظر في اعتماد وثيقة النهج الاستراتيجي المستكملة نيابة عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ودعوة الأجهزة الرئاسية في المنظمات الأخرى ذات الصلة إلى الموافقة عليها أيضاً.

١٢ - وحتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، كان التمويل والمساهمات العينية لدعم نهج استراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تقدم من حكومات كندا والدايمرك وفنلندا وألمانيا والنرويج والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبواسطة المنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وقد بلغ مجموع هذه المساهمات من خارج الميزانية ما يقرب من ٢ مليون دولار دون حساب السفريات التي سددت لبعض المشاركين في الدورة الأولى للجنة التحضيرية بواسطة المنتدى الحكومي الدولي بشأن السلامة الكيميائية بالاقتران مع اجتماع "المنتدى الرابع" الخاص به والذي عقد في الأسبوع السابق في نفس الموقع. وعلاوة على ذلك قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الموارد الأساسية بما يقرب من مليون دولار في تكاليف الأمانة والاجتماعات خلال السنوات الثلاثة بما في ذلك قرض بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ دولار من احتياطي صندوق البيئة. ومن المتوقع أن تكون التكاليف المتبقية لوضع نهج استراتيجي نحو ٣ ملايين دولار بما في ذلك الدورة الثالثة للجنة التحضيرية والمؤتمر النهائي والمشاورات الإقليمية فيما بين الدورات وتكاليف الأمانة.

١٣ - وما زال يتعين على اللجنة التحضيرية أن تقرر الكيفية التي سيتم بها تنفيذ النهج الاستراتيجي المتفق عليه إلا أن مجلس الإدارة قد يرغب في النظر في اتخاذ بعض الترتيبات الأولوية لكي يظطلع برنامج الأمم المتحدة للبيئة بدوره اعتباراً من ٢٠٠٦ في مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال على تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي لتحسين إدارة المواد الكيميائية.

#### باء - البرنامج المعني بالنزئبق: برنامج العمل لتنفيذ المقرر ٤/٢٢ خامساً الصادر عن مجلس الإدارة

١٤ - عمم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠٠٣ على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية خطة عمل وجدول زمني استجابة لمقرر مجلس الإدارة. كما دعا هذه المنظمات إلى تقديم الدعم المالي والتقني لتنفيذ أهداف المقرر.

١٥ - ويتمثل الهدف طويل الأجل للبرنامج المعني بالزئبق في تيسير الإجراءات الوطنية والإقليمية والعالمية للحد أو القضاء قدر المستطاع، على الاستخدامات البشرية للصنع وإطلاقات الزئبق ومركبات الزئبق ومن ثم الحد بدرجة كبيرة من التأثيرات المعاكسة العالمية على صحة الإنسان والبيئة. وكان الهدف المباشر لهذا البرنامج هو تشجيع جميع البلدان على تبني أهداف واتخاذ الإجراءات الوطنية حسب مقتضى الحال بهدف تحديد السكان والنظم الإيكولوجية المعرضة للخطر والحد من إطلاقات الزئبق البشرية الصنع والتي لها تأثير على صحة الإنسان والبيئة.

١٦ - وجرى السعي إلى تحقيق التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتعامل مع القضايا ذات الصلة بالزئبق وذلك من خلال أطر التعاون الخاصة باللجنة المشتركة بين المنظمات المعنية بالزئبق الحالية وأبقى المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية على علم بنشاطات البرنامج المعني بالزئبق. كما جرى السعي إلى إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص لضمان الدعم الواسع لأهداف المشروع والنشاطات المضطلع بها.

#### ١ - نشاطات بناء القدرات والمساعدات التقنية

١٧ - عقدت حلقات عمل إقليمية لاستشارة الوعي بمشكلة التلوث الزئبقي العالمية وسوف يتواصل عقد هذه الحلقات:

(أ) عقدت حلقة عمل للبلدان الآسيوية الـ ٢٤ في بانكوك، تايلند من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤؛

(ب) عقدت حلقة عمل للبلدان الناطقة بالإنجليزية الـ ٢٥ في أفريقيا وذلك في برينوريا، في جنوب أفريقيا من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤؛

(ج) عقدت حلقة عمل لبلدان دول الكومنولث المستقلة في كييف، أوكرانيا من ٢٠ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤؛

(د) عقدت حلقة عمل للبلدان الناطقة بالأسبانية الـ ١٩ في أمريكا اللاتينية وذلك في بوينس آيريس، الأرجنتين من ١٣ إلى ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛

(هـ) عقدت حلقة عمل للبلدان الناطقة بالعربية الـ ١٨ في غربي آسيا وأفريقيا في بيروت لبنان من ١١ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤؛

(و) عقدت حلقة عمل للبلدان الناطقة بالفرنسية الـ ٢٣ في أفريقيا وذلك في داكار، السنغال من ٢٢ إلى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤؛

(ز) ستعقد حلقة عمل للبلدان الناطقة بالإنجليزية الـ ١٤ في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي في بورت اوف اسبين، ترينيداد وتوباغو خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

١٨ - وكانت حلقات العمل هذه تهدف إلى استشارة الوعي بالطابع العالمي والإقليمي والمحلي لمشكلات التلوث الزئبقي ومساعدة البلدان في الإقليم على تحديد ووضع أولويات للقضايا المتعلقة

بالزئبق داخل حدودها وفي الأقاليم التابعة له. كما استشارت حلقات العمل الوعي بالخيارات المحتملة للحد من حالات التعرض للزئبق واستخداماته وإطلاقاته ويجب تشجيع البلدان على اتخاذ الإجراءات سواء المباشرة أو على المدى الطويل على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية لحماية صحة الإنسان والبيئة من إطلاقات الزئبق وذلك تمشياً مع مقرر مجلس الإدارة ٤/٢٢ حامساً ولتبادل المعلومات بشأن المشكلات والحلول بغرض تيسير اتخاذ الإجراءات المباشرة والحد من المخاطر في مرحلة مبكرة. وأخيراً عملت حلقات العمل على إعداد البلدان للمناقشات المقبلة بشأن الإجراءات الأخرى التي يتعين اتخاذها لمواجهة التأثيرات المعاكسة العالمية البارزة للزئبق، وهي مناقشات من المقرر أن تجري خلال الدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة.

١٩ - وتتوافر وقائع حلقات العمل المختلفة عند الطلب ويمكن استرجاعها من صفحة الاستقبال الخاصة بالبرنامج المعني بالزئبق في برنامج الأمم المتحدة للبيئة على العنوان التالي <http://www.chem.unep.ch/mercury/workshops.htm>.

٢٠ - وقد تم تجميع عدد من مواد الإبلاغ عن المخاطر ومواد التوجيه ومجموعات الأدوات ومواد التدريب أو يجري إعدادها حيث تغطي موضوعات مثل وضع حصر لاستخدامات الزئبق وإطلاقاته، وتحديد وتقييم السكان المعرضين للخطر، والإبلاغ عن المخاطر والوصول إلى السكان المعرضين للخطر وزيادة الوعي بالمنتجات والتكنولوجيات والعمليات الخالية من الزئبق والترويج لها، والاستخدام الرشيد للزئبق، وتدابير تلافي التلوث المحتمل وتكنولوجيات واستراتيجيات المراقبة للحد من استخدامات وإطلاقات الزئبق.

٢١ - وطلب من الحكومات والمنظمات الدولية والشركاء الآخرين تقديم الخبرات والمعارف التقنية بشأن القضايا ذات الصلة مثل المحاضرين الذين يشاركون في نشاطات استشارة الوعي الإقليمية في بعض المجالات من وضع واستعراض مواد التوجيه.

## ٢ - تمويل البرنامج

٢٢ - وحتى نهاية عام ٢٠٠٣ كان قد تم تلقي التعهدات والمساهمات المالية للصندوق الاستئماني من حكومات كل بوركينا فاسو، كندا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، مالطا، النرويج، السويد، سويسرا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية قارب مجموعها ١ ٥٩٧ ٠٠٠ دولار. وفي عام ٢٠٠٤ تم تلقي تعهدات وتبرعات جديدة من كل من كندا، فنلندا، السويد والولايات المتحدة الأمريكية بلغت ٦٩٨ ٠٠٠ دولار تقريباً. وقدمت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مساهمة مالية إضافية من أجل تمكين برنامج الأمم المتحدة للبيئة من تعيين موظف إضافي اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لدعم برنامج الزئبق كما قدمت المساهمات العينية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة مجالاً لتعيين موظف آخر للبرنامج. وهناك وظيفة إضافية أخرى لدى البرنامج قيد الإنشاء.

٢٣ - وسوف يستنفد البرنامج المزمع لعام ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ تقريباً الموارد المتاحة في الصندوق الاستئماني لبرنامج الزئبق، وسيطلب تنفيذ المزيد من الأنشطة في فترة السنتين ٢٠٠٥ - ٢٠٠٦.

موارد من خارج الميزانية. وتعتبر الالتزامات الأكيدة التي تقطعها الحكومات على أنفسها، السياسية منها والمالية على السواء، ضرورة إلى أبعد حد.

### ٣ - أنشطة المساعدة التقنية والمالية

٢٤ - وتمثل إحدى أولويات المشروع في العمل مع الشركاء لتعبئة الموارد التقنية والمالية وذلك لدعم الجهود التي تُبذل على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي للتصدي للتلوث بالزئبق. أما النجاح الذي حققه برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تشجيع البلدان على تقديم مساهمات طوعية لدعم المشروع فيشار إليه في الجزء المتعلق بالتمويل أعلاه. كما تم استكشاف مصادر تمويل أخرى كذلك الواردة من مرفق البيئة العالمية، بيد أن مرفق البيئة العالمية لم يقر أيًا منها بعد.

### ٤ - أنشطة البرنامج الأخرى

٢٥ - أعربت الحكومات عن دعمها الواضح لمواصلة وتعزيز أنشطة برنامج الزئبق (أنظر الجزء الفرعي ٥ (ب) أدناه). فبالإضافة إلى الأهداف والإجراءات ذات الأولوية الواسعة الموجزة في مرفق المقرر ٤/٢٢ خامساً، قد تركز المرحلة التالية للبرنامج على دعم تنفيذ مشاريع تجريبية مناسبة في مختلف المناطق تكون بمثابة أمثلة وتوفر الإرشادات العملية للبلدان الأخرى. وقد تغطي المشاريع التجريبية المحتملة مجالات مثل وضع قوائم جرد وطنية لاستخدامات وإطلاقات الزئبق، وخفض استخداماته وانبعاثاته، ورصد مستوى الزئبق في مختلف الأوساط لتقييم مدى التلوث بالزئبق، وإجراء تقييمات لمستوى التعرض لتحديد المجموعات السكانية المعرضة للخطر؛ ووضع خطط عمل وطنية؛ والبدء بجهود الاتصالات والخدمات الإرشادية لخفض مستوى تعرض المجموعات السكانية الحساسة.

### ٥ - تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٤/٢٢ خامساً، والتدابير الأخرى للتصدي للآثار الضارة العالمية للزئبق والإجراءات الأخرى المتخذة بشأن المعادن الثقيلة الأخرى

٢٦ - طلب مجلس الإدارة من المدير التنفيذي في الفقرتين ٩ و ١٠ من المقرر ٤/٢٢ خامساً، أن يقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر، وأن يطلب تقارير من الحكومات عن آرائها بشأن التدابير الإضافية للتصدي للآثار الضارة العالمية للزئبق ومركباته وتقارير من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن تحديد الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالمعادن الثقيلة الأخرى مثل الرصاص والكاديوم.

٢٧ - ومن خلال رسالة وجهت في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٤، دعا برنامج الأمم المتحدة للبيئة جميع الحكومات والمنظمات ذات الصلة الأخرى إلى تقديم وجهات نظرها بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ يطلب منها بالتحديد ما يلي:

(أ) أن تقدم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٤/٢٢ خامساً، ولا سيما فيما يتعلق بأية أهداف، أو عن طريق الإجراءات الوطنية التي أُتخذت منذ الدورة الأخيرة لمجلس الإدارة وذلك لتحديد المجموعات السكانية والنظم الإيكولوجية المعرضة، وخفض انبعاثات الزئبق الاصطناعية والتي تنطوي على تأثيرات على صحة الإنسان والبيئة؛

(ب) تقدم أية وجهات نظر فيما يتعلق بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات أخرى للتصدي للآثار الضارة الكبيرة العالمية للزئبق ومركباته بما في ذلك مثلاً الآراء المتعلقة بإمكانية وضع صك ملزم قانوناً، وصك غير ملزم قانوناً أو اتخاذ تدابير أو إجراءات أخرى؛ و

(ج) تقدم أي وجهات نظر بشأن تحديد الإجراءات الأخرى التي يمكن اتخاذها فيما يتعلق بالمعادن الثقيلة الأخرى مثل الرصاص والكاديوم.

٢٨ - واعتباراً من ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ تم تلقي تقارير مقدمة من ٢٥ حكومة ومنظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي<sup>(٥)</sup> وبالإضافة إلى ذلك استجابت خمس منظمات حكومية دولية<sup>(٦)</sup> و١٣ منظمة غير حكومية<sup>(٧)</sup> للرسالة الموجهة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٩ - وفي المقرر ٤/٢٢ خامساً، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يعرض التقارير المقدمة وتحليلاً موضوعياً لها وتجميعاً للآراء والخيارات المقدمة حتى ينظر فيها مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين، في ضوء التقدم المحرز في مواصلة تطوير النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. كما قرر النظر، على أساس تقرير المدير التنفيذي وتقارير الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغيرها من أصحاب المصلحة، في نوع الإجراءات الإضافية التي يمكن أن تتخذ إزاء المعادن الثقيلة الأخرى مثل الرصاص والكاديوم. ويرد في الوثيقة UNEP/GC.23/INF/19 التحليل الوثائقي للآراء والخيارات المقدمة. ويمكن استعادة النص الكامل لكل تقدم من الصفحة الرئيسية لبرنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على الموقع الشبكي التالي <http://www.chem.unep.ch/mercury/Preparations-GC23-2005.htm>. ويرد أدناه تجميع مقتضب للآراء والخيارات التي أبدت في التقارير الفردية منظمة وفقاً للنقاط المشروحة بالجزء أعلاه.

٣٠ - وتجدر الإشارة إلى أن عدداً محدوداً فقط من الحكومات استجابت لطلب المدير التنفيذي. وقد تم جمع معلومات إضافية ولا سيما فيما يتعلق بالتقدم المحرز في اتخاذ إجراءات وطنية للتصدي للتلوث بالزئبق والتحديات التي تواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في تحقيق هذا التقدم وذلك من خلال حلقات العمل الإقليمية لاستشارة الوعي التي ينظمها برنامج الزئبق التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتستكمل الأجزاء أدناه بهذه المعلومات.

(٥) استراليا، بنن، بوتسوانا، بروندي، كندا، كوت ديفوار، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الاتحاد الأوروبي، غينيا، الأردن، هنغاريا، مدغشقر، موريشيوس، موناكو، النرويج، الفلبين، جمهورية ملدوفا، سلوفاكيا، السويد، سويسرا، الجمهورية العربية السورية، تايلند، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية.

(٦) الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المجلس الدولي لاستشكاف البحار، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ومنظمة التجارة العالمية.

(٧) جامعة أوبسالا في السويد، الاتحاد الوطني للحياة البرية، وصندوق سيرا للدفاع القانوني ورابطة تحسين وحماية بحيرة وابامون، ومجلس الكلور العالمي وإئتلاف المنظمات البيئية المكونة من المنظمات التالية: مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، مشروع سياسات الزئبق، شبكة عمل بازل، اتحاد أمريكا، المكتب البيئي الأوروبي، رابطة محاربة الملوثات العضوية الثابتة (Associação de Combate aos POPs)، الصلة بالمواد السمية والفريق العامل لبان هاغ.

(أ) التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٤/٢٢ خامساً ولا سيما فيما يتعلق بأية غايات أو إجراءات وطنية تم اتخاذها

٣١ - من الصعب الخروج باستنتاجات محددة بشأن التقدم المحرز منذ دورة مجلس الإدارة الأخيرة المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٣ وذلك بسبب العدد المحدود من تقارير الحكومات. بيد أنه يمكن إبداء بعض الملاحظات العامة:

(أ) تحقق تقدم في تحديد الغايات الوطنية وتنفيذ الإجراءات على المستوى القطري مثل سن التشريعات الجديدة وفرض الحظر العام على استخدام الزئبق، أو الحظر على استخدامات محددة للزئبق، وتحقيق التوافق مع التشريعات القائمة، وإنشاء لجان مشتركة فيما بين الوزارات، وتطوير مشاريع تجريبية تتعلق بإدارة الزئبق وإيقاف عمل المنشآت الصناعية، ونحو ذلك؛

(ب) استعراض التأثيرات الصحية وبرامج الرصد التي أنشئت في بعض البلدان مع مواصلة التنسيق فيما بين الوكالات الحكومية المعنية بالبحث والرصد، وامتنال الصناعات للمسائل المتصلة بالتلوث بالزئبق؛

(ج) وعن طريق اتساع نطاق الاتحاد الأوروبي، قامت البلدان الجديدة المنضمة مؤخراً بمواءمة تشريعاتها مع التشريعات القائمة لدى الجماعات الأوروبية والمرتبطة بالنواتج والعمليات القائمة على الزئبق، وهي تعمل على الامتنال لجميع الالتزامات التي تنطبق على هذا المجال؛

(د) ومنذ صدور مطبوع "التقييم العالمي للزئبق"، أوصت لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعنية بالمضافات الغذائية أثناء اجتماعها الحادي والستين المعقود في روما من ١٠ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بتطبيق معيار أكثر صرامة للزئبق بشأن المتحصل المؤقت الأسبوعي المحتمل من ميثيل الزئبق فأوصت بأن يتم اختزال المعيار إلى نصف المعيار السابق. وأبلغت بلدان عدة عن إجراء تنقيحات في الإجراءات أو وضع إجراءات جديدة لمواصلة الحد من التعرض للزئبق ولا سيما بالنسبة للمجموعات السكانية المعرضة وذلك عن طريق تنظيم التغذية، وعن طريق إصدار تقارير استهلاك الأنواع البحرية وأنواع المياه العذبة من الأسماك؛

(هـ) أبلغت بلدان عدة عن اتخاذ إجراءات جديدة تتصل باستخدام الزئبق في حشوات طب الأسنان بما في ذلك الحد من التعرض عن طريق استخدام البدائل لمواد الحشو ولا سيما في المجموعات الحساسة مثل الأطفال والحوامل من النساء والنساء في عمر الإنجاب وعن طريق نصب المصائد أو الحواجز الفاصلة لأسر الزئبق من المياه المستعملة وإعادة تدويره من أجل تجنب إطلاقه في البيئة؛

(و) وضعت معايير الانبعاثات لمختلف المرافق الصناعية. وقد وضعت وتمت الموافقة على البرامج المعنية بالحد من الانبعاثات من مصادر متنقلة في بعض الحالات؛

(ز) وقامت بعض البلدان بتطوير مواد إرشادية، كما قدمت تقارير أو أجرت احتفاليات إعلامية وفعاليات لإذكاء الوعي تتعامل مع المصادر والمسارات والتأثيرات السلبية على صحة البشر والبيئة والإجراءات المتخذة فيما يتعلق بمشكلة الزئبق فيها؛

(ح) وأفادت عدة حكومات عن أنشطة المساعدة التقنية الثنائية أو متعددة الأطراف التي تم تنظيمها لتشجيع التقييم والتحسينات المحددة حسب القطاع في بلدان معينة؛

(ط) وأفادت إحدى الرابطات الصناعية الدولية بأنها عقدت حلقات عمل في بلدان نامية عديدة لاستشارة الوعي وتبادل المعلومات بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات فيما يتعلق باستخدام خلايا الزئبق في الصناعات التي تستخدم المواد الكلورية - القلوية؛

(ي) وذكرت منظمات المصلحة العامة عدداً من الدراسات المحددة فيما يتعلق بالتلوث بالزئبق، ووجهت بعض الانتقادات للفشل في اتخاذ خطوات مجدية وفي حينها للتحكم في انبعاثات الزئبق وخفضها. وأشار ائتلاف لمنظمات بيئية إلى عدد من التقارير الجديدة والمقالات التي نشرت منذ التقييم العالمي للزئبق إلى أنها تقدم في رأيها نظرة ثاقبة في تدفقات الزئبق على نطاق العالم وقطاعات الطلب الأساسية. وتتمثل الخلاصة من هذه التقارير في أن استخدامات الزئبق والممارسات المتعلقة به التي تعتبر غير مشروعة أو متقدمة في العالم المتقدم، لا زالت مستمرة أو آخذة في التزايد في العالم النامي مما يؤدي إلى تصدير فوائض الإمدادات من الزئبق من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وإلى انتقال عبء الزئبق ليقع على كاهل البلدان النامية؛

(ك) وفي الختام هناك اعتراف كاف بجدوى برنامج الزئبق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي وُضع تنفيذاً للمقرر ٤/٢٢ خامساً.

٣٢ - ويمكن الخروج ببعض الاستنتاجات من حلقات العمل الإقليمية المعنية بإزكاء الوعي على الرغم من أن الوضع يتفاوت بشكل كبير فيما بين البلدان والأقاليم ولا سيما فيما يتعلق بالوضع في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال:

(أ) ليس لدى الكثير من البلدان معرفة دقيقة بما هو قائم من استخدامات ومصادر وكميات لإطلاقات الزئبق لديها، وقد أجرى عدد قليل جداً من الحكومات عمليات حصر مفصلة للاستخدامات ولإطلاقات؛

(ب) وتوجد لدى عدد قليل جداً من البلدان النامية بيانات شاملة عن مستويات الزئبق في أوساط شتى مثل الهواء والمياه والتربة ونحو ذلك... وبالرغم من إجراء بعض الدراسات في مناطق شتى فإنها لا تعتبر شاملة بما فيه الكفاية بحيث تستخدم كأساس للخروج باستنتاجات بالنسبة للمنطقة بكاملها. وقد نفذت بعض البلدان مشاريع تجريبية درست مستويات الزئبق في مختلف الأوساط على المستويين القطري والإقليمي، بيد أن معظمها رأى أنه يلزم إجراء المزيد من العمل بشأنها. وقد قامت بلدان كثيرة بأعمال رصد محدودة لمستويات الزئبق، لكن القياسات تفتقر للأساس المنهجي الذي من شأنه أن يتيح المجال لإجراء دراسات أكثر تعمقاً من أجل التمكن من منح الأولوية للتدابير والإجراءات اللازمة للتصدي للمشاكل المقترنة بالتلوث بالزئبق؛

(ج) ويعاني عدد من البلدان من مشاكل التلوث بالزئبق المحلية الملحوظة الناجمة عن المواقع الصناعية المهجورة وطمره والانحجار فيه بطريقة غير مشروعة؛

(د) إن الاستخراج الحرفي للذهب بفصل فلزّه عن طريق تسبيكة مع الزئبق يبدو آخذاً بالتزايد في عدد من البلدان وليس في القارة الأفريقية فحسب بل في آسيا وأمريكا اللاتينية

مصحوباً بإطلاقات كبيرة للزئبق مما يؤدي إلى تلوث البيئة المحلية والإقليمية والعالمية ويؤثر تأثيراً سلبياً خطيراً ليس في صحة العمال الضالعين في هذه الأنشطة وأسرههم فحسب بل في المجموعات السكانية المجاورة لهم أيضاً؛

(هـ) وثمة نقص كبير في المرافق ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتحقيق سلامة إعادة تدوير الزئبق والتخلص منه بطريقة مأمونة بيئياً؛

(و) وبالرغم من أن المعلومات الدولية عن الجرعات المرجعية وتقارير الاستهلاك المتصلة بتعرض البشر للزئبق هي معلومات موسعة فإن بعض البلدان تعتبر أن تطبيقها على أوضاعها قد يكون صعباً، وقد يطرح الكثير من التحديات من جراء الافتقار إلى الموارد التقنية والمالية.

(ب) آراء بشأن الحاجة إلى المزيد من الإجراءات للتصدي للآثار السلبية الحادة العالمية للزئبق ومركباته

٣٣ - ومرة أخرى، وبالنظر إلى العدد المحدود من الحكومات التي استجابت للطلب الذي وجهه المدير التنفيذي، فمن الصعب صياغة أية آراء موحدة فيما يتعلق بالإجراءات اللازمة للحد من التأثيرات على الصحة والبيئة. بيد أنه يمكن تحديد بعض العناصر المشتركة في وجهات النظر وذلك على النحو التالي:

(أ) ثمة تأييد واسع للالتزام بإنشاء عمليات حصر تتعلق باستخدام الزئبق وإطلاقاته ومواقعه الملوثة وبرامج إزكاء الوعي ونشر المعلومات بشأنه. وأشار الكثير من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى أنه توجد مصاعب عملية نظراً لعدم قيام معظم البلدان النامية بإجراء أية عمليات حصر، ولعدم وجود القدرة التقنية والفنية والمالية لتحديد مستوى الأساس. وقد واجهت البلدان المتقدمة أيضاً بعض المصاعب في الحصول على بيانات عمليات الحصر الدقيقة؛

(ب) وبالرغم مما أعربت عنه معظم الحكومات من تأييد واسع للعمل العالمي بشأن الزئبق، فثمة آراء متباينة فيما يتعلق بالحاجة إلى تدابير ملزمة قانوناً واستخدام الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف القائمة لمعالجة التأثيرات السلبية الحادة العالمية للزئبق ومركباته؛

(ج) وتعتقد بعض الحكومات أن أفضل الطرق للمضي قدماً في التعامل مع التلوث العالمي بالزئبق تتمثل في وضع صك ملزم قانوناً للتصدي لجميع جوانب مشكلة الزئبق (وفي النهاية مع المعادن الثقيلة الأخرى أيضاً) (أنظر الجزء الفرعي (ج) أدناه)). فعلى الصك أن يهدف إلى الحد من إطلاقات الزئبق قدر المستطاع على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد أشارت إحدى الحكومات إلى أنه بوجود اتفاق أو بروتوكول دولي، ستمنح البلدان النامية قدراً متساوياً من المساعدة التقنية وبناء القدرات وسيتمتع نطاق أنشطة التدريب وإزكاء الوعي بالمسائل المتصلة بالزئبق؛

(د) وأعربت حكومات أخرى عن تفضيلها في الوقت الحالي، للتهجج الطوعية أو نهج خطط العمل على النهج الملزمة مع التشديد على الإجراءات الفورية التي تحقق النتائج في الأجل القصير. وفي رأيهم أن أكفاً الطرق وأكثرها فعالية لتوحيد وتسريع الإجراءات بشأن الزئبق تتمثل في تخصيص الموارد المتاحة للعمل الوطني والإقليمي وذلك بدعم وتنسيق من خلال برنامج الزئبق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاستفادة من أحكام الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف القائمة التي

تقضي بدعم وتعزيز البرنامج. واقترحت إحدى الحكومات بأن التكاليف المحتملة للتفاوض بشأن اتفاق ملزم يمكن تقديرها وأنه يمكن توجيه هذه الموارد نحو أنشطة برنامج الزئبق من أجل تحقيق التقدم الفعلي في التغلب على الآثار السلبية العالمية للزئبق؛

(هـ) وساد اعتراف واسع بحقيقة أن التنفيذ الناجح للإجراءات المستقبلية بشأن الزئبق، سواء كانت طوعية أو ملزمة قانوناً، يتطلب توفير المساعدة التقنية والمالية للبلدان التي تحتاجها. ويؤيد عدد من البلدان مواصلة وتكثيف الأنشطة الوطنية والإقليمية عن طريق برنامج الزئبق الخاص ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وتود الاستمرار في الحصول على المساعدة أثناء مواصلة تطوير البرنامج؛

(و) قدم ائتلاف مكون من تسع منظمات بيئية توصيات مفصلة في شكل ما يسمونه "برنامج عمل" للخطوات التي تبادر بقوة للتصدي للتلوث العالمي بالزئبق في المستقبل. ويصف الائتلاف أيضاً بالتفصيل مقترحات تحديد مواعيد نهائية على المستوى العالمي للعناصر المختلفة. ويوصي بإبرام معاهدة دولية ملزمة بوصفها أفضل آلية لتنفيذ برنامج العمل لكنه يناشد فوق كل شيء، برنامج الأمم المتحدة للبيئة والدول الأعضاء فيه باتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ برنامج العمل هذا بطريقة تتناسب زمنياً مع إدراج غايات مؤقتة ثابتة. ويراعي برنامج العمل عوامل كثيرة قد لا تطبق على فرادى البلدان أو الأقاليم ولا سيما البلدان المتقدمة، ويدعم التبكير بالعمل من جانب البلدان والأقاليم بشأن التشريعات القائمة أو العالقة التي تتطلب مثل هذا العمل المبكر، وفي بلدان أو أقاليم قادرة على التبكير بالعمل.

٣٤ - وأثناء انعقاد حلقات العمل الإقليمية لاستشارة الوعي، حددت الحكومات أيضاً التحديات التي تواجهها في تنفيذ دعوة مجلس الإدارة لجميع الحكومات إلى اعتماد الغايات، واتخاذ الإجراءات الوطنية لحماية صحة البشر والبيئة من التلوث بالزئبق وذلك عن طريق تدابير من شأنها الحد أو القضاء على إطلاقات الزئبق ومركباته في البيئة. والوضع يتفاوت تفاوتاً بيناً بين البلدان والأقاليم. ومن بين الآراء التي تم الأعراب عنها ما يلي:

(أ) الحاجة إلى توليد بيانات من أجل إجراء تقييم أفضل للتعرض المحتمل للزئبق وتأثيراته المحتملة على السكان والنباتات والحياة البرية، بما في ذلك مستوياته في الأوساط الأحيائية كالدم والشعر والأوساط البيئية مثل المياه والهواء والتربة والأسماك والخضّر ونحو ذلك. مع الإشارة إلى أن معظم البلدان النامية تفتقر إلى المرافق المختبرية هذه وإلى القدرات التقنية والموارد لأداء مثل هذه الاختبارات. وقد تم تحديد وتطوير وتعزيز القدرات البحثية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية بوصفها تحدياً هاماً للمجتمع الدولي إذا كانت تهدف إلى خفض الاستخدامات والإطلاقات ومدى التعرض للزئبق في البيئة؛

(ب) إجراء عملية حصر قطرية تصف الوضع الراهن فيما يتعلق بالإنتاج والاستيراد والتصدير والمخزونات البيئية، واستخدام المنتجات والعمليات المحتوية على الزئبق، والتخلص منها نظراً لأهمية ذلك في إنشاء خطط أساس واتخاذ المزيد من الإجراءات؛

(ج) وضع خطة عمل تقدم استراتيجية شاملة للتصدي للاستخدامات والإطلاقات المحددة للمنتجات والعمليات المحتوية على الزئبق والتي من شأنها أن تشكل خطوة هامة تالية. ويمكن

أن تقوم هذه الخطة على أساس المعلومات الواردة في عمليات الحصر القطرية وأن تشكل أداة تحديد الأولويات لبدء الأنشطة المستقبلية. ويجب أن تشمل عناصر مثل تبادل المعلومات والإرادة السياسية والآليات الإقليمية للتنسيق الحكومي الدولي، وخطط العمل المتزامنة، وبناء القدرات وإذكاء الوعي ووضع أو تطوير البنى التحتية ونحو ذلك؛

(د) وبالرغم من أن معظم البلدان سنتّ بعض التشريعات بشأن الزئبق، لا يزال ينبغي لها أن تطور التشريعات الوطنية والإقليمية المحددة للزئبق والرامية إلى معالجة ومراقبة التصدير والاستيراد والإنتاج والاستخدام والاتجار غير المشروع به؛

(هـ) ضرورة تطوير وتعزيز قدرات الإنفاذ لضمان الامتثال للضوابط التنظيمية وكذلك الاستعراض الدوري للتشريعات؛

(و) إن تنفيذ أنشطة نقل التكنولوجيا الذي يستهدف قطاعات رئيسية بهدف تطبيق التكنولوجيات التي تساعد البلدان على خفض الإطلاقات الناتجة عن المنتجات والعمليات التي تحتوي على الزئبق، يعتبر شرطاً أساسياً مسبقاً للتخلص التدريجي من التكنولوجيات المتقدمة القائمة على أساس الزئبق؛

(ز) يعتبر إنشاء أو مواصلة تطوير مرافق إعادة تدوير الزئبق أو التخلص منه بطريقة سليمة ومأمونة بيئياً على المستوى الوطني أو المستوى الإقليمي أمراً أساسياً لإنجاح الجهود الرامية إلى خفض أو القضاء على إطلاقات الزئبق في البيئة؛

(ح) تطوير برنامج للخدمات الإرشادية والإعلام لتوعية الجمهور والدوائر الصناعية بالمخاطر المحتملة الناجمة عن وجود الزئبق في بيئاتهم. والاستجابات الوطنية والإقليمية والدولية لهذه المخاطر أمر مهم لضمان الدعم العام واسع النطاق والتنفيذ الناجح للإجراءات المرتقبة؛

(ط) يعتبر الكثير من البلدان أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يمكنه مواصلة القيام بالدور القيادي والإسهام في وضع الأولويات واقتراح البدائل للمشاكل المتصلة بالزئبق ووضع المواد لإزكاء الوعي المفيدة للنشر العام؛

(ي) كما شدد المشاركون في حلقات العمل على أن فرص تقاسم الخبرات القطرية والشراكات الإقليمية أو الجهود المشتركة، يمكن أن تفيد في استكمال الإجراءات الوطنية. فقد خلقت حلقات العمل فرصاً جديدة للشبكات الإقليمية كما عززت التعاون الإقليمي القائم. وأعربت البلدان عن اهتمامها البالغ في العمل بشكل أوثق وتبادل المعلومات. ووفرت حلقات العمل للبلدان في منطقة شبه إقليمية معينة، محفلاً للالتقاء ولبحث القضايا المشتركة بشأن الزئبق؛

(ك) يعتبر توفير المساعدة التقنية والمالية وبناء القدرات لدى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال مسألة جوهرية ينبغي التصدي لها لإنجاح الجهود التي تبذلها الحكومات في المستقبل القريب، في الحد من التأثيرات السلبية العالمية للزئبق الواقعة على الصحة والبيئة.

(ج) الآراء بشأن الإجراءات الأخرى التي قد تتخذ فيما يتعلق بالمعادن الثقيلة الأخرى مثل الرصاص والكاديوم

٣٥ - يرد أدناه موجز ببعض العناصر المشتركة التي أعرب عنها والمعلومات التي تم تلقيها من حكومات ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية:

(أ) شدد عدد من الحكومات على أهمية دعمها للعمل الجاري حالياً لتيسير التحول نحو استخدام البترين الخالي من الرصاص في جميع مناطق العالم؛

(ب) اقترحت عدة حكومات بأن الرصاص والكاديوم يجب أن يشكلا موضوع تقييمات دولية مماثلة لتلك التي أجريت في وقت سابق للزئبق؛

(ج) ومع أن معظم الحكومات التي أعربت عن آراء بشأن القضية شددت على الآثار السلبية للرصاص والكاديوم ولا سيما على صحة الأطفال، بأنها مثيرة للقلق العميق، فقد تم الأعراب عن آراء متباينة فيما يتعلق بما إذا كانت التأثيرات السلبية للتلوث بالرصاص أو بالكاديوم تحمل نفس الطابع العالمي الذي تتسم به تلك المقترنة بالزئبق. وتطرق بعض الحكومات إلى رأي مفاده بأن إتباع نهج إقليمية وقطرية بدلاً من الإجراءات الدولية يسفر عن استجابة أنسب حيث أن هذه المواد الكيميائية لا تخضع لنفس عمليات النقل العالمي كما هو الوضع بالنسبة للزئبق. ودعا عدد من الحكومات الأخرى إلى اتخاذ إجراءات عالمية محددة ترمي إلى تدنية التأثيرات السلبية الواقعة على الصحة والبيئة والناجمة عن الكاديوم والرصاص؛

(د) وأعربت بعض الحكومات عن تأييدها لوجود صك ملزم قانوناً للزئبق من شأنه أيضاً أن يتضمن في نهاية الأمر إجراءات للتصدي للمخاطر الناجمة عن معادن ثقيلة أخرى ولا سيما الرصاص والكاديوم؛

(هـ) وفي الختام وجه العديد من الحكومات الانتباه إلى ورقات مجلس بلدان الشمال بشأن الرصاص والكاديوم التي وزعت أثناء الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام ٢٠٠٣. فالورقة التي قدمتها السويد تضم موجزات لهذه الاستعراضات ويمكن استرجاع الاستعراضات الفعلية من موقع مجلس بلدان الشمال على الشبكة الدولية [http://www.norden.org/miljoe/uk/NMR\\_cadmium.pdf](http://www.norden.org/miljoe/uk/NMR_cadmium.pdf) & [http://www.norden.org/miljoe/uk/NMR\\_lead.pdf](http://www.norden.org/miljoe/uk/NMR_lead.pdf)

٣٦ - ولم تبحث قضية الإجراءات الأخرى اللازمة بشأن المعادن الثقيلة الأخرى في حلقات العمل الإقليمية المعنية بإزكاء الوعي حيال التلوث بالزئبق.

(ج) الرصاص

٣٧ - وفي مقرره ٤/٢٢ ثالثاً المتعلق الرصاص، دعا مجلس الإدارة الحكومات التي لم تتخلص بعد من استخدام الرصاص في البترين إلى القيام بذلك على وجه الاستعجال، وأن تعمل على وجه الاستعجال لتنفيذ الالتزام المقطوع في القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بالإلغاء التدريجي لاستخدام الرصاص في مواد الطلاء المستندة للرصاص والمواد الأخرى لتعريض البشر للخطر ولمنع التعرض

للرصاص ولا سيما تعرض الأطفال بالذات وتعزيز كل من الرصد والمراقبة وعلاج التسمم بالرصاص. كما ناشد المجلس الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني المشاركة بنشاط في مساعدة الحكومات، عن طريق تبادل المعلومات والمساعدة التقنية وبناء القدرات وتوفير التمويل للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال فيما تبذله من جهود للتخلص التدريجي من استخدام الرصاص في البترين ومواد الطلاء المستندة إلى الرصاص ومصادر تعريض البشر للخطر لمنع التعرض للرصاص وتدعيم الجهود في مجال الرصد والمراقبة وعلاج التسمم بالرصاص.

٣٨ - إن ما أدى إلى تقييد تنفيذ الأنشطة لجعل هذا المقرر فعالاً، هو الافتقار إلى موارد التمويل والموظفين. ومع ذلك، وفيما يتعلق بإلغاء التدريجي للرصاص في البترين تم إطلاق حملة عالمية للتخلص التدريجي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة مع تدشين شراكة من أجل الوقود والمركبات الأنظف. وعملت الشراكة التي كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة بمثابة آلية غرفة تبادل المعلومات لها، على منح الأولوية للتخلص التدريجي العالمي من استخدام الرصاص في البترين مع التركيز على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وحتى تاريخه، انضم إلى الشراكة ٦٥ هيئة من الهيئات التابعة للحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية. وقدم الشركاء التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لدعم الأنشطة المعدة للتخلص التدريجي من استخدام الرصاص في البترين.

٣٩ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، قررت الحكومات الأفريقية والجهات الشريكة لها بما فيها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أنه ينبغي إلغاء جميع استخدامات الرصاص في البترين بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. وتنفيذاً لهذا المقرر، عقدت خمس حلقات عمل دون إقليمية: في داكار، السنغال، في آذار/مارس ٢٠٠٢ لمنطقة غرب أفريقيا؛ وفي كوتونو، بنن، في نيسان/أبريل ٢٠٠٢ لنيجيريا والبلدان المجاورة لها؛ وفي نيروبي، كينيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ لمنطقة شرق أفريقيا؛ وفي كيب تاون، جنوب أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ لأفريقيا الجنوبية، وفي دوالا، الكاميرون في آذار/مارس ٢٠٠٤ لغرب ووسط أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، كان برنامج الأمم المتحدة للبيئة يعمل على دعم الأنشطة على المستوى الوطني بما في ذلك ١١ حلقة عمل تدريبية قطرية وست دورات تدريبية للمعنيين بشؤون البترول، وتكوين العديد من أفرقة العمل القطرية وتوفير الدعم لحملة التوعية العامة. ويوجد حالياً لدى ٢٠ بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء خطط عمل وأنشطة أخرى معدة لمواصلة التخلص التدريجي من استخدام الرصاص في البترين.

٤٠ - وعقد مؤتمر إقليمي لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء في مقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أيار/مايو ٢٠٠٤ وذلك لاستعراض التقدم المحرز واقتراح إجراءات إضافية لكفالة خلو المنطقة من استخدامات الرصاص في البترين بحلول نهاية عام ٢٠٠٥. واشتمل المؤتمر على دورة تقنية عقدت في ٥ و٦ أيار/مايو بمشاركة من ٢٨ بلداً، ودورة وزارية عقدت في ٧ أيار/مايو وحضرها ٣١ وزيراً من وزراء البيئة والطاقة. وأعيد تثبيت الموعد النهائي للتخلص التدريجي في نهاية عام ٢٠٠٥ واقترحت التدابير لكفالة أن جميع البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء ستصبح خالية من استخدامات البترين في

الرصاص بحلول ذلك الوقت. وقدمت النتائج إلى المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة حيث تم اعتمادها.

٤١ - ونتيجة لاتخاذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة زمام المبادرة في التخلص من استخدام الرصاص في البترين، عاملاً مع جهات شريكة رئيسية مثل البنك الدولي والحكومات والقطاع الخاص، فإن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ماضية نحو تحقيق هذا الهدف بجعل المنطقة خالية من استخدام الرصاص في البترين بحلول نهاية عام ٢٠٠٥، وحتى تاريخه، أصبح ٥٠ في المائة من البترين المباع في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء خالياً من الرصاص. وتمكنت تسعة بلدان من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من التخلص الكامل من استخدام الرصاص في البترين وحدد ١٢ بلداً موعداً نهائياً ثابتاً للتخلص التدريجي غايته كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وقدم ١٦ بلداً البترين الحالي من الرصاص ولدى ٢٠ من البلدان خطط عمل للتخلص من استخدام الرصاص في البترين.

٤٢ - كما نوقشت قضايا التخلص التدريجي من الرصاص في البترين في محافل أخرى مثل حلقة العمل المعنية بالوقود والمركبات الأنظف لمنطقة غرب آسيا (بيروت، آذار/مارس ٢٠٠٤)، والاجتماع المعني بالوقود والمركبات النظيفة لوسط وشرق أوروبا (روما، آذار/مارس ٢٠٠٤). وتخطط الأنشطة المستقبلية في هذه المناطق وكذلك في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي. كما يعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تنظيم أربعة من الأفرقة العاملة العالمية - اثنتين منها بشأن الاوكسين وتآكل قواعد الصمامات داخل غرف الاشتعال في المحركات - المعنية بقضايا تتصل بالتخلص من استخدام الرصاص في البترين. وقد اكتمل تقرير الفريق المعني بتآكل قواعد الصمامات داخل غرف الاشتعال في المحركات. كما تم تطوير موقع على الشبكة الدولية [www.unep.org/pcf](http://www.unep.org/pcf) يضم معلومات ذات صلة ويصف الأنشطة الراهنة للتخلص التدريجي من استخدام الرصاص في البترين.

#### دال - اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية

٤٣ - دخلت اتفاقية روتردام حيز النفاذ في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٤. واعتباراً من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بلغ عدد الأطراف فيها ٧٧ طرفاً. وعقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر وحضرها أكثر من ٥٣٠ وفداً يمثلون ١٣٥ حكومة. واعتمد المؤتمر نظاماً داخلياً وقواعد مالية؛ وحدد أقاليم الموافقة المسبقة عن علم، وأنشأ لجنة لاستعراض المواد الكيميائية. كما اعتمد مقررات عن التعاون مع منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للحمارك وإجراءات لتسوية المنازعات. وأضاف ١٤ مادة كيميائية جديدة للاتفاقية مما يمثل زيادة تفوق ٥٠ في المائة في عدد المواد الكيميائية المشمولة. كما قرر المؤتمر قبول العرض المقدم من حكومتَي إيطاليا وسويسرا لاستضافة الأمانة في جنيف وروما. ولدى اعتماد الميزانية لعام ٢٠٠٥ والميزانية الإشارية لعام ٢٠٠٦، دعا المؤتمر أيضاً مجلسي إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة إلى مواصلة تقديم الدعم المالي لتشغيل الاتفاقية وأمانتها في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. ويتاح التقرير الكامل لمؤتمر الأطراف في موقع الاتفاقية على الشبكة الدولية:

[www.pic.int](http://www.pic.int).

## هاء - اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة

٤٤ - دخلت اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة حيز النفاذ في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٤، واعتباراً من ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ بلغ عدد الأطراف فيها ٨٣ طرفاً. وبموجب مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٣/١٩ جيم، تولى المجلس مهمة مناقشة الاتفاقية وقرر أن يشكل برنامج الأمم المتحدة للبيئة للأمانة لهذه العملية. وتبعاً لمقررات مجلس الإدارة ٢٠/٢٤، ٢١/٤ و ٢٢/٤، تقرر مواصلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتوفير الأمانة للمفاوضات والتشغيل المؤقت للاتفاقية.

٤٥ - ومن المقرر عقد الاجتماع الأول لمؤتمر الأطراف في اتفاقية استكهولم في الفترة من ٢ إلى ٦ أيار/مايو ٢٠٠٥ في بونتا ديل استي، أوروغواي. ويتوقع أن يقوم الاجتماع بإنشاء لجنة لاستعراض الملوثات العضوية الثابتة التي ستعمل على تقييم ووضع التوصيات بشأن المقترحات بإضافة المواد الكيميائية للاتفاقية، والاتفاق على المقر الدائم للأمانة (في بون، أو جنيف أو روما) واتخاذ عدد من المقررات المتصلة بإدارة الاتفاقية.

٤٦ - ويتوقع قيام مؤتمر الأطراف في أول اجتماع له، باعتماد مبادئ توجيهية بشأن أفضل التقنيات المتاحة وأفضل الممارسات البيئية ذات الصلة بأحكام الاتفاقية والتي تتعامل مع الملوثات العضوية الثابتة المنتجة دون تعمد مثل الديوكسينات والفيورانات، الواردة في المادة ٥ والمرفق جيم. وقام بصياغة هذه المبادئ التوجيهية فريق من الخبراء عقد ثلاث دورات أثناء الفترة الانتقالية وذلك في محمية ترايانغل للبحوث (Research Tmiiang le Park) في شمال كارولينا، شمال الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٣؛ وفي فيلاريكا، شيلي في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ وفي طوكيو، اليابان في الفترة من ١١ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٤٧ - كما توفر مقررات مجلس الإدارة ١٣/١٩ جيم، ٢٠/٢٤ و ٢١/٤ و ٢٢/٤ أيضاً الولايات لاتخاذ إجراءات فورية للتصدي للملوثات العضوية الثابتة بما في ذلك العمل بشأن مجالات مثل: التقليل من الاعتماد على الـ د. د. ت في برامج مكافحة ناقلات الأمراض؛ وإدارة مركبات ثنائي الفينيل متعدد الكلور والتخلص منها؛ وتبادل المعلومات؛ والبدائل للملوثات العضوية الثابتة في مكافحة النمل الأبيض والاستخدامات الأخرى؛ ووضع عملية حصر للملوثات العضوية الثابتة؛ وتطوير مبادئ توجيهية؛ والمساعدة التقنية؛ وقضايا أخرى ذات صلة.